

معهد دولي: التحالف السعودي يتعمد تجويع اليمنيين حتى الموت



التغيير

أبرز معهد Statecraft Responsible الدولي تورط المملكة في تعمد تجويع اليمنيين حتى الموت بما يرتقي إلى جرائم حرب.

وقال المعهد إن الشعب اليمني عانى من الجوع خلال السنوات الست الماضية، في وقت دفت الأمم المتحدة مرة أخرى ناقوس الخطر بشأن المجاعة الشهر الماضي.

وصح مارتن غريفيث، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن السابق ورئيس الشؤون الانسانية بالأمم المتحدة، أن حوالي 5 مليون شخص في اليمن بعد خطوة واحدة من الاستسلام للمجاعة والأمراض.

وهذا يعني أن ما يقرب من نصف سكان البلد بأكمله في خطر شديد، ومئات الآلاف قد لقوا حتفهم بالفعل. فيما لا يوجد رقم محدد متاح لإجمالي عدد الأرواح الأبرياء التي فقدت بسبب المجاعة والمرض منذ عام 2015، لكنها كبيرة ومتنامية يومًا بعد يوم.

كانت المجاعة الجماعية في اليمن نتيجة لخيارات السياسات والإجراءات المتعمدة التي اتخذتها الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الحكومة التابعة لتحالف آل سعود "حكومة هادي" و المجلس الجنوبي.

إنها جريمة ضد الإنسانية تحدث على مرأى من الجميع. الحكومات التي تدعم هذه الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة، تشارك في هذه الجريمة، ومن واجبها جميعًا وقف انزلاق اليمن إلى مجاعة أعمق.

وفقًا لتقرير جديد صادر عن مواطنة لحقوق الإنسان والامتثال العالمي لحقوق الإنسان، فإن جميع أطراف النزاع مذنبون باستخدام الطعام والماء كأسلحة، وبذلك يرتكبون جرائم حرب ضد السكان المدنيين.

في تقريرهم "صناع الجوع"، وثق نشطاء حقوقيون يمنيون محترمون ومستقلون كيف انخرط تحالف آل سعود في هجمات ممنهجة على المزارع وقوارب الصيد وأنظمة المياه.

كما تظهر كيف أعاقت أطراف محسوبة على حكومة هادي إيصال المساعدات وعزلت السكان المحليين عن مصادرههم للغذاء والعمالة من خلال نشر الألغام الأرضية على نطاق واسع في المناطق المدنية.

كانت هناك تقارير متفرقة حول هذه التكتيكات على مر السنين، لكن هذا التفصيل الأخير يؤكد الروايات السابقة ويربطها معًا لتحديد أنماط الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين.

كما ورد في الملخص التنفيذي للتقرير "حرمت الأطراف المتحاربة في اليمن عمدًا المدنيين من الأشياء الضرورية لبقائهم وتجويعهم في بعض الحالات حتى الموت، على مدار النزاع".

واستنتجت منظمة مواطنة ومركز الخليج للأبحاث أن أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة والإمارات و حكومة هادي استخدموا التجويع كأسلوب حرب.

أعاق سلوكهم بشدة وصول المدنيين إلى الغذاء والماء، وقد تصرفوا على الرغم من المعرفة الواسعة بالوضع الإنساني المزري في اليمن، حيث كان الناس، بمن فيهم الأطفال، يموتون من الجوع.

كان أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة والإمارات على دراية باليقين الفعلي من أن المجاعة ستحدث ، بعد سلوكهم ، في المسار العادي للأحداث - أي دون تدخل إنساني - أو تهدف إلى استخدام التجويع كوسيلة الحرب. ”

عرفت الأطراف المتحاربة العواقب ، واختاروا اتخاذ الإجراءات التي أدت بهم على أي حال. كما يوضح التقرير: ”مع أخذ ذلك في الاعتبار ، فإن نمط السلوك - الذي تم الاعتماد عليه في العديد من المحاكمات الجنائية التي تمت فيها مقاضاة جرائم الحرب - والسياق المحيط بالهجمات يصبح أمرًا حيويًا لفهم سبب تصرف الأفراد كما فعلوا“.

قد يتم رفض هجوم واحد أو حفنة من الحوادث على أنها حوادث ، ولكن عندما يتم النظر إليهم جميعًا معًا ، تصبح الطبيعة المتعمدة لهذه الإجراءات واضحة.

كما يوضح التقرير بالتفصيل كيف استهدف التحالف أجزاء أخرى من البنية التحتية لليمن وكيف انخرطوا في قصف عشوائي لمناطق مدنية ، وهذا يوضح أن الأطراف أبدت لامبالاة طائشة تجاه تدمير الهياكل المدنية والتسبب في مقتل مدنيين طوال الصراع.

ويقر التقرير بالإجراءات الأخرى التي ساهمت بشكل كبير في تدهور الوضع الإنساني. من بينها فرار حكومة هادي عام 2016 بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن وحجب رواتب موظفي القطاع العام ، واستخدام التحالف لحرب الحصار ضد المدن التي تسيطر عليها حكومة صنعاء. ويشمل أيضًا حصار التحالف الذي لا يزال ساريًا حتى الآن.

ومنذ عام 2015 ، فرض التحالف الذي تقوده المملكة والإمارات العربية المتحدة أيضًا حصارًا بحريًا وجويًا بحكم الواقع على البحر والمطارات اليمنية ، والذي - بمستويات متفاوتة من الشدة طوال فترة الصراع - قيد بشدة تدفق الغذاء والوقود والأدوية. للمدنيين ”.

كان معهد كوينسي الدولي دعا سابقًا إلى رفع الحصار بسبب آثاره المدمرة على السكان المدنيين. الحصار هو هجوم على وصول اليمنيين للغذاء عن طريق تأخير التسليم ورفع الأسعار إلى ما هو أبعد مما يستطيع الناس تحمله ، ويساهم في المجاعة الجماعية في اليمن. مثل الهجمات على المزارع والثروة السمكية ، إنها جريمة حرب ، ولا تزال تحدث.

ينبغي على الولايات المتحدة أن تستجيب لتوصيات المنظمات الحقوقية التي تشمل وقف "الأنشطة التي تديم الصراع وربما تساهم في الانتهاكات في اليمن ، بما في ذلك عن طريق وقف مبيعات الأسلحة ونقلها إلى الأطراف المتحاربة". سيتطلب ذلك قطع إمداد حكومة هادي بالأسلحة.